

دراسات ومقالات

تأملات في ربيع الشعوب العربية..!!

حسن خضر

I

المشهد عشية الثورة

في الساعات الأولى من فجر أول أيام العام الحالي، استهدف تفجير انتحاري كنسية للأقباط في الإسكندرية، وأسفر عن مقتل ٢١ شخصاً، وإصابة ٩٧، معظمهم من الأقباط. أعقبت الحادثة اضطرابات طائفية في مدن مصرية مختلفة، ووجهت السلطات هناك أصابع الاتهام إلى «لإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة».

وما يستحق النظر، ما نقلته جريدة الأهرام المصرية بعد يومين، عن شيخ الأزهر، في معرض ردود الفعل على مذبحه الإسكندرية. ومن بين تفاصيل كثيرة نذكر ما يلي: «وأكد شيخ الأزهر أن تقديم العزاء من المسلمين لإخوانهم المسيحيين واجب، ولا أية شبهة دينية فيه».

في هذا الكلام، الصادر عن أعلى مرجعية دينية في العالم العربي، ما يوحي بأن تقديم العزاء من المسلمين «لإخوانهم» المسيحيين موضع خلاف، وإلا لما وجد شيخ الأزهر أن من واجبه الكلام عنه، لتحريره من الشبهات، ورفعته إلى مرتبة الواجب. والصحيح أن نقرات قليلة على «الماوس» يمكن أن تقودنا إلى ما لا يحصى من

المواقع على الإنترنت، التي يدعو أصحابها إلى عدم تهنئة المسيحيين في الأعياد، أو تعزيتهم في بيوت العزاء، أو تبادل الهدايا معهم والزيارات.

والصحيح، أيضاً، أننا نجد ما لا يحصى من الفتاوى، والتعليقات، والنصائح، التي تحض المسلمين على عدم التشبه «بالكفار» والاحتفال بأعياد مثل رأس السنة، وأعياد الميلاد، وعيد الحب.

والصحيح، أيضاً، أن هذا النوع من الفتاوى، والنصائح، والدعوات، والكتابات، لم يعد منذ عقد من الزمن، على الأقل، جزءاً من الهامش المغمور والمتطرف، بل تمكن من اختراق التيار العام mainstream في المجتمعات العربية.

فلا تكاد تخلو فضائية من برامج يومية، تُناقش فيها دعوات كهذه، باعتبارها جزءاً من القضايا الاجتماعية، ومن الهموم الفكرية والروحية للعرب الأحياء، إلى حد يوحى لكائن فضائي، هبط إلى الأرض في العقد الأخير، بأن العرب هم أكثر شعوب الأرض خوفاً من الضلال، وحرصاً على الطريق القويم، وحاجة لمن يرشدهم إلى سواء السبيل، والمرشد، هنا، يعني الداعية والفقهاء.

والصحيح، ثالثاً، أن هذا النوع من الفتاوى، والنصائح، والدعوات، والكتابات، هبط بمستوى الهموم الاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية إلى حد غير مسبوق، من التمرکز على الذات، والفقر المعرفي، وكرهية الآخر، فانقسم العالم بكل تعدديته إلى مسلمين وكفار، وانقسم المسلمون إلى سنّة وشيعة، وانقسم السنة والشيعة إلى مؤمنين وعلمانيين، وانقسم المواطنون إلى مسيحيين ومسلمين.

وإلا بماذا نفسّر تدخل شيخ الأزهر لنفي شبهة الضلال عن تقديم العزاء للمسيحيين، ورفع القيام بأمر كهذا إلى مرتبة الواجب؟ وأين؟ في مصر، البلد الذي عرف أقدم دولة في التاريخ، وتبلورت فيه هوية اجتماعية وثقافية فريدة، صقلتها قرون من العيش المشترك بين مختلف مكُوناته الإثنية واللغوية والدينية. فلا هي بالعروبية الخالصة، ولا إسلامية خالصة. فيها من هذا وذاك، وما هو أكثر من هذا وذاك.

بيد أن هذا التدخل، الذي يعني محاولة للحكم في ما اختصم عليه الناس، ينطوي على ما هو أكثر دلالة، وأبعد أثراً. والمقصود، هنا، أن العلاقة بين مواطني البلد

الواحد لم تعد شأنًا من شؤون الضمير المدني، والآداب العامة المتوارثة، والمتراكمة، جيلاً بعد جيل، ولم تعد نتاجاً للتجربة الشخصية، أو الدستور والقانون العام، بل أصبحت شأنًا من شؤون الفقيه، الذي احتفظ لنفسه، ومكنته النُخب الحاكمة في عقدي التحوّلات الراديكالية، في الخمسينيات والستينيات، من الاحتفاظ لنفسه بمكانة يُعتد بها في قضايا الأحوال المدنية، والذي يطمح الآن إلى ما هو أكثر. وما هو أكثر يعني العودة إلى نظام التحالف القديم بين ولي الأمر والفقيه، قبل بزوغ فجر الدولة القومية الحديثة، والبرلمانات، والأحزاب، والنقابات، والانتخابات والدساتير. الفقيه، الذي كان في زمن مضى نتاج مدارس دينية مرموقة كالأزهر، والزيتونة، والقرويين، التي كانت، بدورها، نتاجاً وحاضنة لميراث الإسلام في عصوره الذهبية، لم يعد له من وجود في عالم اليوم، أو أصبح هامشياً، وفقد الكثير من شرعيته ونفوذه لدى مستهلكي معارفه وخطابه. فالداعية، والفقيه الجديد، الذي يُحاول إعادة الأمور إلى نصابها، أي العودة إلى زمن ما قبل الدولة القومية الحديثة، نتاج خمسة روافد التقت في مصب واحد لتشكّل أرضية أيديولوجية للإسلام السياسي: أولاً، الوطنية المحلية، التي صاغتها بيروقراطية الدولة، ونُظّم التعليم المركزية، وأجهزة الإعلام الرسمية، بعد الاستقلال، والتي «اكتشفت» هويتها الحقيقية، ومصدر أصلاتها، بعد انهيار روافعها الناصرية والبعثية، ومختلف ألوان الطيف القومية المحلية منها، والعروبية.

ثانياً، الوهابية التي تجسّد النموذج الأركيولوجي الوحيد الباقي من عصر ما قبل الدولة الحديثة، والتي اكتسبت قوّة مضاعفة بفعل الطفرة النفطية، وصعود السعودية والخليج في السياسة العربية.

ثالثاً، حركة الإخوان المسلمين، التي كانت أوّل ردة فعل أيديولوجية مباشرة على: انهيار الخلافة العثمانية، والكماليتين التركية والعربية، وصعود الوطنيات المحلية. وقد تشددت هذه الحركة، واجتازت امتحان النيران في العهد الناصري، ووجدت في الحُضن الوهابي الدافئ، في زمن الحرب الباردة العربية، الملجأ الآمن بالمعنى الأيديولوجي، والحليف المُجرب، والنموذج القابل للاستلهام، ناهيك عن

مزايا العيش، المادية والمعنوية، في حقبة سنأتي إليها لاحقاً. رابعاً، التأويلات الهندية للإسلام، وهي الرافعة الأيديولوجية التي أدت إلى تقسيم شبه القارة الهندية، وإنشاء دولة باكستانية استناداً إلى قومية دينية، وجدت صورتها المثالية في عهد ضياء الحق، وتعززت في سياق الصراع مع الهند على كشمير، والانخراط في الحرب الباردة على الجبهة الأفغانية.

خامساً، الثورة الإيرانية، التي كانت وسيلة إيضاح للتدليل على حقيقة أن في وسع الفقيه استعادة نموذج ما قبل الدولة القومية الحديثة، وبناء دولة من طراز جديد، يكون فيها صاحب اليد الطولى.

لكل من هذه الروافد تاريخها الخاص، وخصوصيتها التاريخية والاجتماعية والثقافية، التي يصعب تعميمها على البقية، رغم ما بينها من قواسم مشتركة. وقد استُغلت من جانب قوى مختلفة، ولأسباب مختلفة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

بيد أن التجربة الأفغانية، أي الانخراط في الحرب الباردة إلى جانب الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي، كانت بمثابة المصهر والمطهر للروافد الأربعة الأولى، وهي التي نجمت عنها ظاهرة «العرب الأفغان»، وشهدت ولادة بن لادن والقاعدة، التي ينتسب إليها الآن، أو يزعم تمثيلها وتحقيق أهدافها، ما لا نعرف من الانتحاريين والمتطرفين في أربعة أركان الأرض.

لم يكن المصهر والمطهر الأفغاني قادراً على حيازة هذا القدر من النفوذ في العالم العربي لولا:

١- تحولات ديمغرافية هائلة اجتاحت البلدان العربية، وسحقت تحت ثقلها الطبقة الوسطى، التي شكّلت رافعة اجتماعية للجمهوريات الراديكالية في عقدي الخمسينيات والستينيات، وبشّرت بأفكار جديدة تفصلنا عنها سنوات ضوئية في الوقت الحاضر.

٢- الثروة النفطية ونموذجها الأركيولوجي الوهابي، وإفلاس النخب الحاكمة في الحواضر بعد انهيار مشاريعها التنموية و«القومية» الكبرى، وتحالفها مع

المضاربين في سوق المال والنفط وتجارة الخدمات .

٣- تضحّم الجيوش وأجهزة الأمن، والتنافس بين هؤلاء كلهم وبين الإسلام السياسي على من يخدم «الإسلام» أكثر. وهذا، بدوره، حوّل المدارس الحكومية إلى مدارس شبه دينية، وحوّل أجهزة الإعلام التي تملكها الدولة إلى منصة مساعدة ومجانية للدعاة والفقهاء الجدد .

ولن نفهم تقشّف المعارف الدينية والدنيوية للفقهاء الجدد، وميلهم إلى العنف، وكراهيتهم للدولة الحديثة، دون النظر إلى الشرائح الاجتماعية التي انحدروا منها، وإلى مصادر تمويلهم، ومن بينها دول قريبة وبعيدة، ورجال أعمال سعدوا مع الطفرة النفطية، ومصالح تجارية ومالية نشأت بين النخب الحاكمة، والقريبة من الحكم، في مناطق مختلفة من العالم العربي .

فلنقل ما قلناه بطريقة أخرى :

ثمة خيط من الدم بين بداية العقد الأخير، الذي افتتحته هجمات الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك، ونهايته في الإسكندرية . وثمة خيط من الدم بين شركات توظيف الأموال في مصر السبعينيات، والانتحاري الذي قتل نفسه، وقتل الأقباط في الإسكندرية . وثمة خيط من الدم بين مناهج التعليم، وأجهزة الإعلام، والفضائيات المملوكة لدول وشركات خاصة، والانتحاريين الذين لم يفرغوا، بعد، من شد الأحزمة الناسفة، والانطلاق في اتجاه الهدف الجديد .

وثمة خيط من الدم بين الثراء الفاحش والمبتذل، وبين مهاجع اليأس والبؤس في كل مكان من العالم العربي . ولكن الثورة قطعت خيط الدم . هذا لا يعني أن كل ما تقدّم سيختفي دفعة واحدة وإلى الأبد، بل يعني أن الثورات العربية حكمت عليه بالأفول .

II

البشارة تأتي من تونس

في السابع عشر من ديسمبر (كانون أول) ٢٠١٠، أحرق شاب تونسي نفسه، وفي اليوم التالي اندلعت مظاهرات في تونس، أرغمت بعد ٢٩ يوماً الرئيس بن علي على الفرار، وأطاحت بالنظام. وقع التفجير الانتحاري في الإسكندرية بعد حادثة الانتحار في تونس بأسبوعين. يمكن في الحالتين تأويل فعل الانتحار بطريقة مجازية، ذات صلة بما سبق وما سيأتي، لا في تونس ومصر وحسب، ولكن في العالم العربي بشكل عام.

في حالة البوعزيزي، التونسي، كان إلحاق الأذى بالنفس، إلى حد القتل، عملاً فردياً ويائساً، لا يستهدف إلحاق الأذى بالآخرين، ولا ينتظر مكافأة من أحد، كان نوعاً من العقاب الذاتي، في ظل ما يبدو غياباً مطلقاً للخيارات. وفي حالة الانتحاري المجهول في الإسكندرية، لم يكن إلحاق الأذى بالنفس إلى حد القتل، عملاً فردياً، بل كان حلقة في سلسلة طويلة من عمليات مشابهة، في بلدان عربية مختلفة (العراق أبرزها). وهذه السلسلة، بالذات، تجعل من أجساد الانتحاريين كتلة عضوية حيّة، جمعية، وموحدة.

لم يكن انتحاري الإسكندرية يائساً، فثمة خيارات أخرى غير استخدام الجسد كوسيلة إيضاح، غير أن الجسد استخدم في هذه الحالة لقتل وترويع الآخرين، مقابل مكافأة يحققها، رمزياً، فعل الانتساب إلى الكتلة المذكورة، وتعدده بالحصول عليها في الآخرة، تأويلات دينية متطرفة نجحت في تحويل الأجساد إلى أدوات للقتل.

نكتشف على ضوء مقارنة كهذه أن الجسدين في حالة تضاد. هذا التضاد، في الواقع، اجتماعي وسياسي وثقافي. فما أن اندلعت الثورة الشعبية السلمية في تونس، ولحقت بها ثورات أخرى، حتى تجلت، وإن يكن بشكل غامض في البداية حقيقة أن العالم العربي كان مشدوداً بين جسدين ينطوي كلاهما على قدر هائل من العنف، وأن جسد البوعزيزي، التونسي، انتصر في الميزان الشعبي العام على جسد انتحاري الإسكندرية.

الأول يحرض جموعاً غفيرة، من بني البشر، على النزول إلى الشارع احتجاجاً على: القهر والظلم، وكبت الحريات، والفقر، وفساد النخب الحاكمة، بينما الثاني حليف لكل ما يحتج عليه الناس في الشارع. لذا، اتهمت السلطات المصرية الإرهاب الدولي والقاعدة. التهمة التي تتردد أصدأوها اليوم في ليبيا واليمن وسوريا.

ماذا كانت هوية الحدث التونسي؟

أولاً، ما وقع في تونس كان ثورة شعبية حقيقية، هي الأولى من نوعها في التاريخ العربي الحديث. بدأت بأعمال احتجاج فردية، وانتهت بانخراط النقابات، والأحزاب المعارضة، والشخصيات العامة، إلى جانب الكتلة الرئيسة المكونة من مواطنين لا ينتمون إلى أحزاب، وفي وقت قصير تحوّلت إلى موجة فيضانية أطاحت بالنظام.

ثانياً، السمة الثانية للثورة الشعبية في تونس تتمثل في لغتها. فقد بدأت بشعارات بسيطة تدعو إلى توفير فرص العمل، وانتهت إلى المطالبة برحيل رأس النظام. وفي الحالتين استخدم المتظاهرون لغة تتسم بالمنطق. لم يرفعوا شعارات التخوين، ولا طالبوا بالقتل، ولا تغنوا بالدم والثأر (شعارات عربية شائعة من قبل)، بل رفعوا شعارات عفوية وحضارية من نوع المطالبة بالحرية والخبز، وفي وقت لاحق أصبحت الحرية أهم من الخبز.

كانت تلك ثورة النساء والرجال، وكل الذين ظهروا على الفضائيات من تونس، في يومي الخميس والجمعة (الثالث عشر، والرابع عشر من يناير (كانون الثاني) يوم هروب بن علي) تكلموا دائماً عن التونسيين والتونسيات. بمعنى آخر كانت قضية النوع الإنساني والمساواة في صميم ما يُشكّل في النهاية خطاباً عفويّاً في السياسة وعنّها، في لحظة تاريخية نادرة.

ثالثاً، لم تكن الثورة التونسية عنيفة، فالعنف جاء من جانب أجهزة النظام، وأعمال التخريب التي تحدثت في سياق موجات فيضانية كهذه كانت على نطاق ضيق. وقد اتضح أن الجانب الأعظم من أعمال التخريب نجم عن عمليات قامت بها أجهزة وميليشيات تدين بالولاء للنظام.

رابعاً، ثمة ما يمكن تسميته بالضمير المدني. وهذا الضمير هو الذي انتصر في

تونس . ولعل حادثة الطيار المدني التونسي، الذي رفض يوم هروب بن علي، (وحتى قبل الإعلان عن فراره)، انتظار مجموعة من أقارب الرئيس لنقلهم بالطائرة إلى فرنسا، تلخص المقصود بالضمير المدني . قال الطيار التونسي (وقد دَوّنتُ هذه العبارة بمجرد سماعها) : لم أحتمل أمام مشهد الدم المسفوك، والضائقة التي يعاني منها الشعب التونسي، أن أحمل على متن طائرتي أشخاصاً كهؤلاء . ولا شك أن أعداداً لا تحصى من التونسيين قد انخرطوا في المظاهرات بدافع من ضمير كهذا .

خامساً، لم تهيمن على حركة الاحتجاج، التي تحوّلت إلى ثورة شعبية، أيديولوجيا بعينها، بل كانت عفوية إلى حد بعيد، أو كما عبّرت معلقة تونسية على الأحداث صباح الرابع عشر من يناير: الشعب سبق النخبة . وهذا صحيح .

سادساً، لم يظهر الإسلاميون على نطاق خاص وواسع، وهم الذين لم يكن ليتورّع أكثر من محلل وخبير، حتى قبل الثورة بربع ساعة، عن القول إنهم الأكثر حضوراً في الشارع العربي . وإذا كان من الممكن تفسير غيابهم بأعمال القمع التي طالتهم على يد هذا النظام أو ذاك، إلا أن هذا التفسير يظل جزئياً إلى حد بعيد .

فهوية الثورة الشعبية في تونس مستمدة من خصوصية المجتمع التونسي نفسه، وهو مجتمع متفتح ومتعلم ومعتدل، ومن الحجم الواسع للطبقة الوسطى، ومن التعددية اللغوية والثقافية، وانفتاح وعلمانية النخب التونسية نفسها . بمعنى آخر الشعوب تصنع ثورات على صورتها .

III

المصريون حملوا الشعلة !!..

في الخامس والعشرين من يناير اندلعت مظاهرات في مصر، ونجحت بعد ١٦ يوماً في الإطاحة بالرئيس مبارك . كان كل ما في مصر يبرر الثورة، ويحرّض عليها، لكن ما حدث في تلك الأيام الفريدة والمجيدة، عندما حبس ملايين من العرب أنفاسهم، ونزل ملايين من المصريين إلى الشارع، كان مشهداً من مشاهد القيامة، قيامة ذلك

الطائر الخرافي، الذي ينبعث حياً من رماده. ومصر في العقود الأخيرة أضحت رماداً في رماد. فلنفكر من خلال أسئلة ربما تُصاغ على النحو التالي:

أولاً، ما هي هوية الحدث المصري؟

الجواب: ثورة شعبية هي الأولى في تاريخ مصر الحديث، والثانية في العالم العربي، بعد الثورة التونسية التي سبقتها بعشرة أيام. يستمد التشديد على معنى ودلالة الثورة الشعبية أهميته في سياق التاريخ العربي الحديث نفسه. فمنذ الحرب العالمية الثانية وقعت في العالم العربي سلسلة من الانقلابات العسكرية، أطلق عليها أصحابها تسمية الثورة.

وبهذا المعنى فسد مفهوم الثورة، خاصة بعدما تحوّلت أنظمة الانقلابيين إلى كوايس، ودكتاتوريات سافرة. وقد أعاد النموذجان التونسي والمصري إلى مفهوم الثورة اعتباره، بصرف النظر عمّا سبترتب عليهما من نتائج سياسية في تونس والقاهرة في المدى القريب والمتوسط.

وإذا شئنا الكلام عن تحولات تاريخية في العالم العربي بعد الثورتين المصرية والتونسية، فلنقل إن مفهوم الثورة لم يعد يعني الانقلاب العسكري، لأن المعيار paradigm قد تغيّر. لذا، لم يكن من قبيل المصادفة أن يصبح الشعاع الذي تتردد أصداؤه في العالم العربي، ويردده المتظاهرون في ليبيا واليمن وسوريا، ومناطق أخرى: «الشعب يريد إسقاط النظام». هذه هي كلمة السر الجديدة في العالم العربي، بعدما تغيّر المعيار.

ثانياً، ماذا حدث، بالضبط، في مصر وفي تونس؟

الجواب: انهيار النظام لأنه نمر من ورق. الأنظمة كلها نمر من ورق. قبل ربع ساعة من نزول المتظاهرين إلى الشارع تبدو الأنظمة قوية، واثقة من نفسها، وقادرة على القتال، لكنها تفقد القوة، والثقة، وإرادة القتال بعد الصدمة الأولى. لماذا؟
ثمة ما يفسّر هذا الأمر. السبب الأول: أن الغاية القصوى للكتلة البشرية في

الشارع هي التوسع، خاصة إذا تحوّلت إلى وحدة عضوية، تستمد الحيوية من قدرتها على هضم المزيد من القادمين الجدد.

وثاني الأسباب: أن المكلفين بحماية النظام، خاصة في أنظمة طويلة العمر، يعيشون أوهم القوّة من ناحية، ويصلون إلى مراكزهم في هرم السلطة، استناداً إلى مبدأ الطاعة والاستسلام من ناحية ثانية، وهم عادة أوّل من يقفز من السفينة إذا تسرب إليها الماء.

وثالث الأسباب: أن قدرة هذا النظام أو ذاك، مهما امتلك من أجهزة الأمن، وقوّة النيران، وإرادة القتال، تبقى محدودة ومحكومة بمنطق العصر. وفي عالم اليوم لا تستطيع حكومة، في أي مكان من العالم، أن تقتل مائة متظاهر في يوم واحد بعيداً عن كاميرات التلفزيون، وصفحات الإنترنت، وبرقيات وكالات الأنباء، وأن تنجو بفعاليتها وكأن شيئاً لم يكن.

ورابع الأسباب: أن الأنظمة لا تبقى، فقط، لأنها تملك السجون، والشرطة، وأجهزة القمع، بل تبقى لأن الناس توافق على بقائها، وتقبل ولو بطريقة غامضة ومشوّشة شرعيتها، فإذا انتفت الموافقة وسقطت الشرعية، أصبح الانهيار مسألة وقت.

بيد أن كل ما تقدّم لا يقدم وصفة مضمونة للثورة. فلا أحد يستطيع القول إن الثورة ستندلع في هذا اليوم، أو ذاك، ولا يمكنه التنبؤ بأن هذه المظاهرة الاحتجاجية أو تلك ستحوّل إلى موجة فيضانية.

تبقى مسألة أخيرة تخص «صمود» النظام في نماذج لاحقة (اليمن وليبيا وسوريا)، وهذا ما لا يمكن فهمه خارج الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والثقافية لتلك الأنظمة، وحقيقة روافعها الاجتماعية، وتمركزاتها الطائفية، والقبلية، والجهوية. وهذه الخصوصيات، بالذات، تشترط ثمناً مروّعاً للنجاح، وتطيل أمد المجابهة وآلياتها، وتؤثر، بالتأكيد، على نتائجها.

ثالثاً، وكيف وقع ما وقع؟

الجواب: بلغة العصر وأدواته. ثمة علاقة عضوية بين التكنولوجيا، ومختلف أشكال التعبير السياسي. الثورات القومية البرجوازية، في أوروبا أواسط القرن التاسع عشر، انتشرت مع انتشار خطوط السكك الحديدية. القومية نفسها نشأت بعد اكتشاف وتعميم الطباعة والمطبعة.

ثورة البلاشفة في روسيا ارتبطت بالجريدة والمطبعة. وفي العالم العربي ارتبطت الحركة الشيوعية العربية بمطبعة الستانسل والمنشور، والقومية العربية الناصرية بصوت العرب والراديو، والثورة الإيرانية بأشرطة الكاسيت، والإسلام السياسي العربي ارتبط بالكاسيت والفيديو، وفي مراحل لاحقة بالتلفزيون والإنترنت.

وفي زمن الثورات العربية، لعبت صفحات الإنترنت، والرسائل النصية، وكاميرات الهاتف المحمول، وما تزال، دوراً حاسماً في تبادل المعلومات وتحديثها، وفي تجميع وتنظيم الشبان الذين أشعلوا الشرارة الأولى، وكل ما يلي ذلك.

رابعاً، ولكن من هم هؤلاء؟

الجواب: إذا قلنا إن الشبان، وهنا أقصد الذكور والإناث، هم الذين أشعلوا الثورة، أو كانوا نواتها الأولى، فإن الخلاصة المنطقية أن ما فعلوه ينطوي في جانب كبير منه على معنى التمرد على السلطة الأبوية. فالأنظمة القائمة في العالم العربي، تعني في جانب كبير منها السلطة الأبوية. وهي، بالتحديد، خلاصة التعبير السياسي والثقافي والاجتماعي لما أسماه هشام شرابي، قبل عقود، بالبنية الأبوية (البطيركية) للمجتمع العربي.

في تونس، وفي مصر إلى حد كبير، جاء هؤلاء من أوساط الطبقة الوسطى التي تعرّضت للإفقار، وتزعزعت مركزيتها، والتي تملك، أيضاً، قابلية عالية للتأثر بما يدور حولها، وفي العالم. وكما جاءت الثورة في مصر وتونس بلغة وأدوات العصر، أي أجهزة الاتصال الحديثة، فقد جاء التعبير عنها بلغة ومزاج العصر، أيضاً، أي بطريقة سلمية، وشعارات تخلو من الدم والثأر، بلا عنف، أو دعوات

أيديولوجية متشددة.

بيد أن حقيقة ما حدث تتجاوز النواة الشبابية الأولى. الصحيح أن مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية، في مصر وتونس، هي التي صنعت الثورة وشاركت فيها. وما يستحق النظر والاهتمام في هذا الصدد أن لغة ومزاج العصر كانا أقوى من تحيزات وشعارات القوى السياسية المنظمة، ومن بينها جماعات الإسلام السياسي. الخلاصة: ثورة بلغة وأدوات العصر، وفي الجوهر ثورة على السلطة الأبوية، بالمعنى الكبير للكلمة. وهذا مؤشر من مؤشرات المستقبل. علاوة على ما تقدم، ثمة أسئلة من نوع:

أولاً، هل تحقق الثورة أهدافها؟

الأهداف واضحة ومحددة: لا رئاسة مدى الحياة، ديمقراطية، حرية وعدالة اجتماعية، تداول سلمي للسلطة، وتعددية سياسية، وثقافية، واجتماعية، ومواطنة. يمكن، بالتأكيد، صياغة هذه المطالب بطرق مختلفة، لكن المضمون لن يتغير كثيراً. فلا ديمقراطية بلا مواطنة، ولا مواطنة بلا مساواة، ولا مساواة بلا عدالة اجتماعية، ولا عدالة اجتماعية بلا سيادة قانون، ولا سيادة لقانون بلا دولة مدنية، ولا دولة مدنية بلا مضامين علمانية. هذه الأشياء لن تتحقق دفعة واحدة. ولكن خطوة الألف ميل قد بدأت بالفعل. والمسألة، هنا، لا تتعلق بموقف الجيش في مصر من الثورة، واحتمال استفراد العسكريين بالحكم، أو تجديد النظام البائد لنفسه. فهذه الأشياء، كلها، تنتمي إلى ما مضى، حتى وإن تجلّت في الحاضر. الحكم عليها بهذه الطريقة، لا يعني أن التحول الديمقراطي سيحدث في فترة زمنية قصيرة أو بلا عقبات. ثمة الكثير من العقبات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تحتاج إلى تدليل. لذلك، يصعب القول إن التحولات الديمقراطية التي اجتاحت أوروبا الشرقية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ستكرر نفسها في مصر وتونس بالسرعة والطريقة نفسها.

لن يكون في مصلحة الرجعيات العربية (ولنُعد إلى هذا المفهوم الذي سقط من التداول اعتباره) ظهور ديمقراطية حقيقية في مصر، وهذا ينطبق على قوى إقليمية ودولية مختلفة. فلنقل إن السنوات العشر القادمة هي الحاسمة في مستقبل مصر والعالم العربي .

ثانياً، إذا أصبحت الانتخابات حرّة هل يحكم الأخوان المسلمون؟

الأخوان المسلمون جزء من الشارع السياسي . هذه حقيقة . ولكن ثمة حقيقة إضافية لا تقل عنها أهمية نستمد الدليل عليها من الثورتين التونسية والمصرية، وأعني بذلك أن الإسلام السياسي لم يُطلق شرارة الثورة في البلدين، ولا كان عمودها الفقري، ولا كانت شعاراته الرئيسية شعاراتها . ثمة ما يبرر القول إن نصيب الإسلام السياسي في الشارع، أقل بكثير من نصيبه في الإعلام . فلنعد إلى المعادلة التقليدية التي رسخت في الأذهان على مدار العقود الماضية: إما أنظمة الاستبداد، التي يُوصف بعضها في أجهزة الإعلام الغربية بالعلمانية، أو أنظمة الأخوان المسلمين .

والواقع أن الأنظمة الاستبدادية نفسها هي التي أسهمت في ترسيخ هذه الفكرة، إلى جانب الحكومات، وأجهزة الإعلام الغربية، و«الجزيرة» القطرية، وإسرائيل . وكان في الإمكان في السنوات القليلة الماضية، ولأسباب مختلفة، التدليل على صحة وصواب هذا التحليل إما من خلال الفوز الانتخابي لحماس في انتخابات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وغزة، أو في الانتخابات النيابية المصرية ما قبل الأخيرة . وهذان النموذجان يحتاجان لإعادة نظر، فالتصويت لحماس الفلسطينية لم يكن لبرنامجها بقدر ما كان تعبيراً عن الاحتجاج ضد حركة فتح، التي ارتكبت ما ارتكبه الأحزاب الحاكمة في العالم العربي من أخطاء وخطايا، وبالقدر نفسه كان التصويت في الانتخابات البرلمانية المصرية احتجاجاً على النظام المبركي القائم .

بمعنى آخر، في ظل انتخابات حرّة ونزيهة، لا يمارس فيها الناخبون الاحتجاج ضد نظام قائم، فإن قدرة الإسلام السياسي على حصد أصوات الناخبين تظل محدودة، إذ

سيجد منافسين أقوياء، خاصة إذا جرت الانتخابات بعد فترة من الاستقرار، وإطلاق الحريّات العامة، وحرية التعبير والتنظيم.

ثالثاً، وما هي مصر بعد الثورة؟

لن نملك إجابة واضحة حتى أواخر هذا العام على الأقل. فمصر مشغولة بوضعها الداخلي، وكل سياسة محتملة لن تتضح قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وفي جميع الأحوال لن تكون مصر بعد الثورة هي نفسها ما قبلها. بيد أن خلاصة كهذه لا تعني انتظار تحولات درامية في المدى القصير والمتوسط في العلاقات المصرية – الأميركية. ستبقى مصر حليفة للولايات المتحدة، لكن شروط التحالف ستتغير.

وكذلك الأمر بالنسبة لمعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية. لن يُسارع المصريون إلى إلغاء المعاهدة، أو إلى افتعال صدام مع إسرائيل، لكن موقفهم من إسرائيل سيزداد تصلباً، وهذا ما سينعكس على موقف مصر من المسألة الفلسطينية.

عموماً، لن يقبل قادة مصر الجدد، على الأرجح – بعد الانتهاء من حل مشاكلهم الداخلية العاجلة – فقدان مكانة مصر المركزية في العالم العربي، التي تدهورت في العقود الأخيرة إلى حد كبير ومُحزن. وبالتالي، فإن قياس موقفهم من المسألة الفلسطينية، ومن إسرائيل، والولايات المتحدة، ومن المتطاولين عليهم في العالم العربي، سيعتمد على مدى فهمهم، ورؤيتهم لدور مصر ومكانتها.

ثمة مسائل الأمن القومي: النيل، والحدود، والقدرات العسكرية والاقتصادية، والمصالح الإستراتيجية في الإقليم. وقد تهاون النظام المبركي، كثيراً، في هذا الجانب. وإذا افترضنا بأن مصر وضعت قدمها، اليوم، على سكة التغيير في كافة القطاعات التعليمية، والعلمية، والثقافية، والصحية، والزراعية، والصناعية، وقضايا البطالة، والتشغيل، والسكن، وتحديث الريف، ومعالجة تداعيات الانفجار السكاني، وتنظيم الموارد، وسداد الديون، فلن تحصد نتائج حقيقية تمتاز بالديمومة والتراكم الإيجابي قبل مرور عقدين من الزمن.

هذه تحديات مرعبة. لكن مصر قامت. وفي قيامتها ما يشبه قيامة المسيح، الفكرة

التي لا تحتل التفكير والتأويل، إلا باعتبارها مجازاً لإرادة الروح في التاريخ. عودة إلى الهيغلية. ربما، ولكن بلا استطرادات رومانسية. كل ما في الأمر أن الشعوب، كما الأفراد، يجب أن تحلم، وأن الأحلام الجمعية موحدة وتوحيدية. وحلم الحرية والديمقراطية اسم من أسماء القيامة في عالم العرب هذه الأيام.

IV

قديم لم يمض تماماً، وجديد لم يولد بعد

أنهت الثورة المصرية مرحلة في تاريخ العالم العربي، وفتحت أفقاً جديداً لمرحلة قادمة. ومع الحفاظ في الذهن على العبارة المألوفة عن القديم الذي لم يمض تماماً، والجديد الذي لم يولد بعد، يمكن القول إن الحقبة السعودية من التسميات المحتملة لذلك القديم. كان محمد حسنين هيكل من أوائل من بادروا إلى تعريفها في مطلع السبعينيات.

وقد بدأت، بالفعل، بعد هزيمة العام ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر، وتبلورت كظاهرة بعد حرب أكتوبر في العام ١٩٧٣ وما نجم عنها من زيادة هائلة في عوائد النفط، وتجلت بشكل أكثر وضوحاً بعد انخراط السعودية، والخليج، ومصر الساداتية - المباركية في الحرب الباردة إلى جانب الولايات المتحدة، والقتال ضد الروس في أفغانستان.

هذه الحقبة تعني أشياء مختلفة. فهي لا تنحصر في زيادة النفوذ السياسي للدولة السعودية، بعد وفاة عبد الناصر، وانهيار الحركة القومية العربية وحسب، بل تعني، أيضاً، صعود قيم وتأويلات أيديولوجية لمنظومة سياسية - اجتماعية وثقافية، أصبحت لديها إمكانية التأثير على الإقليم، وبالقدر نفسه أصبحت مكانتها في الإقليم مشروطة بمدى نجاحها في تصدير، أو إقناع الآخرين، بجدوى خياراتها في السياسة والحكم.

تنتمي هذه المنظومة، بالمعنى السياسي والاجتماعي والثقافي، إلى أزمنة مضت، لكن مكانتها ارتفعت في الإقليم على ساعد ثروة مفاجئة، وغير مسبوقه في التاريخ،

وأصبح نجاحها - بعدما نجت من التحوّلات الراديكالية في عقدي الخمسينيات والستينيات - مشروطاً بقدرتها على التحوّل إلى موضوع للمحاكاة من جانب آخرين في مدن وحوضر بعيدة، خاصة مع وجود ثروة تكفي لتبرير هذا الطموح.

والواقع أن اختزال معنى الحقبة السعودية في السياسة الرسمية للدولة السعودية (التي أنفقت، سنوياً، في السبعينيات ما بين مليارين إلى ثلاثة مليارات دولار على شؤون «الدعوة») يظلّ أمراً منقوصاً. فهذه الحقبة، بالمعنى العريض للكلمة، تشمل بقية الدول النفطية، وكذلك الشبكات الاجتماعية، والمالية، والتجارية، والاستثمارية الجديدة، التي نجمت عن الثروة النفطية، في مجتمعات السعودية والخليج، وخلقت لنفسها شركاء، ومواطني أقدام في بلدان عربية مختلفة.

كان لتلك الشبكات في حالات كثيرة، وما يزال، نفوذ يتجاوز، من حيث الكفاءة والنتائج المترتبة عليه، تأثير ونفوذ الدولة السعودية نفسها، أو حتى سياستها الرسمية. وبالقدر نفسه يشمل معنى الحقبة، أيضاً، تيارات أيديولوجية، وجماعات سياسية محافظة، في مختلف الحواضر العربية، وجدت في ظل الحقبة المذكورة دعماً مادياً ومعنوياً غير مسبوق.

في البيعة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية لهذه الحقبة، حيث المزاوجة بين الاستهلاك، والربح، والتقوى، نشأت شبكات عربية مالية، وتجارية، واستثمارية عابرة للحدود، ذات مصالح متشابكة ومتضامنة، ونجح بعضها في تحويل ممثليه إلى حلفاء طبيعيين وشركاء للحكام في الحواضر، كما هو الشأن بالنسبة لحكومة رجال الأعمال المصرية عشية الثورة.

ولنتذكّر أن عملية نهب المصريين بدأت في السبعينيات عن طريق شركات الريّان لتوظيف الأموال في مصر، التي طرحت للمرة الأولى فكرة المرابحة والاقتصاد الإسلامي، واشتغلت في أموال العاملين المصريين في السعودية وليبيا وبلدان الخليج. والأهم من هذا وذاك بالمعنى الثقافي (الذي اشتغل على توليده وتعميمه وتسويقه مثقفون، ورجال أعمال، ودعاة وساسة، على مدار العقود الأربعة الماضية) أن الثروة أصبحت بديلاً عن الثورة، وأن السياسة ارتفعت من الأرض إلى السماء.

لم تعد المصالح المادية من مأكّل، وملبس، ومأوى، وصحة، وتعليم، تحظى بما تستحق من أهمية بالمقارنة مع المصالح «الروحية» للناس، التي لم يندر اختزالها في قضايا شكلية وهامشية إلى حد مطلق وبعيد، على غرار ما شهدته مصر قبل الثورة من سجلات حامية بشأن إشكاليات فقهية من نوع رضاعة الكبير.. الخ.

والأهم، أيضاً، أن ارتفاع السياسة من الأرض إلى السماء وجد تمثيله الأسمى في القضية الفلسطينية، حيث لا خبز، ولا فقراء، ولا حرية، ولا مصالح يختصم عليها الناس، بل شهداء من ناحية، وكفار من ناحية أخرى. لم يعد الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي صراعاً على الأرض، لم يعد حرباً ضد الكولونيالية، بل أصبح صراعاً بين مطلقات دينية موغلة في القدم.

والكفاح النقابي السياسي، والاجتماعي، وقضايا المرأة، والعدالة، والمساواة، والمواطنة، وحقوق الإنسان، تراجعت كلها في عالم انقسم إلى مؤمنين وكفار، وإلى سنة وشيعة، أو إلى مسلمين ومسيحيين. ومقابل المناضل الوطني، والحزبي، والنقابي، والشخصية العامة المستقلة، صعد الانتحاري في العقد الأخير، باعتباره أعلى مراحل رفع السياسة من الأرض إلى السماء.

من السخافة، بالتأكيد، أن نعزو كل ما شهدته العالم العربي من تدهور على مدار العقود الأربعة الماضية إلى أفاعيل أغنياء النفط الجدد، وأيديولوجياتهم الصحراوية، فالنخب الحاكمة في كل مكان من العالم العربي تشم جهة الريح، وتتأقلم مع التحوّلات الجارية في الإقليم، وقد أسهمت بدورها في تدمير بلدانها. كيف تشم النخب جهة الريح؟

اكتشف صدام حسين، مثلاً، الطاغية الذي بدأ الحكم بشعارات علمانية، في سنواته الأخيرة، مدى فائدة توظيف المطلق في تبرير السياسة، فتحوّل إلى حكيم تقطر من أهدابه التقوى، لا يتكلّم إلا عن الخير والشر. وفي المقابل نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي، الذي جاء إلى سدة الحكم على لائحة طائفية، أصبح، فجأة، ديمقراطياً، فأعلن بعد الثورة المصرية بأنه لن يترشح لمرة ثالثة.

المهم أن الثورة المصرية، وقبلها التونسية، تعيدان الاعتبار إلى العلاقة بين المواطن

والسياسة. وهذا أحد معاني نهاية الحقبة السعودية، بدلالاتها العامة كمنظومة سياسية – اجتماعية وثقافية. عادت السياسة من السماء الأرض، وأصبح من حق الناس باعتبارهم مواطنين لا رعايا أن يقولوا للحاكم:

كفى، أخرج الآن. لم يفعلوا ذلك لأنه كافر، أو لأنه باع فلسطين، بل لأنه لا يوفر لهم الخبز والحرية، ولأن الحاكم ينسى حقيقة أن ما يصلح للمواطن في الديمقراطيات الغربية يصلح للعربي، أيضاً:

انتخابات حرّة، انتقال سلمي للسلطة في مدد معلومة، حرية تعبير وتفكير، مساواة بين النساء والرجال، وحقوق إنسان تكفلها دساتير جديدة. فلم يعد من مجال للكلام عن استثناءات، ولا عن خصوصيات تاريخية وثقافية.

V

الخروج على سرديّة كبرى

قبل مائة وثمانية وعشرين عاماً، انتقد رينان في محاضرة، في السوربون، علاقة عالم الإسلام والمسلمين بالعلم والتفكير المستقل، فرد عليه جمال الدين الأفغاني في اليوم التالي محاولاً توضيح نقاط الخلاف والاتفاق في هذا الموضوع.

ومن حسن الحظ، طبعاً، أن تلك المناظرة وقعت في العام ١٨٨٣، فلو وقعت قبل ربيع الشعوب العربية بقليل، لخرجت مظاهرات في وزيرستان، ودمشق، ورفح، وبغداد، وطهران، وبيروت، والقاهرة، وطرابلس الغرب، للتنديد بالحملة الصليبية على الإسلام والمسلمين.

ولن يكون من الصعب أن نرسم مشهداً لإطارات تُحرق، ودماء تُراق. فقد وقعت أشياء كهذه من قبل. كما لن يكون من الصعب تحويل كلام السيد رينان إلى موضوع رئيس في قناة «الجزيرة»، التي ستتحنف مشاهديها بما لا يحصى من الأخبار العاجلة، واللقاءات مع «مفكرين» تطوعوا للرد على الحملة الجديدة، وبين هذه وتلك تضخ تقارير إخبارية مصوّرة، ومظاهرات، وجماهير غاضبة، ودعوات للثأر، وربما عمليات

انتقامية يذهب فيها « كفار » ساقهم الحظ العاثر إلى هذا المكان الملتهب أو ذاك. ألم يحدث هذا وأكثر منه؟

في السياق نفسه، واستنداراً لتعاطف « الجماهير » الغاضبة نفسها، يُطلق القذافي على التدخل الدولي في ليبيا تسمية الحرب الصليبية. ويحذّر النظام السوري من مؤامرة خارجية، تستهدف النيل من صمود سوريا، باعتبارها قائدة لمعسكر « المقاومة والممانعة ».. الخ. الكلام عن جهات أجنبية، وداخلية متواطئة، تكرر في اليمن، وتكرر على لسان الناطقين باسم النظامين البائدين في مصر وتونس، وتكرر في بلدان أخرى. المؤامرة هي الخيط الناظم لكل تلك الاتهامات سواء أكانت على المعتقدات الدينية أم على القوم.

وليس في وسع نظرية للمؤامرة الحضور بهذا القدر من الكثافة، والإصرار والتكرار، دون لغة، وذاكرة، وتواريخ، وأحداث، تشكل مجتمعة مناخاً عاماً لوجودها. وقد شكّلت سردية كبرى في العالم العربي هذا المناخ، وحكمت واستحكمت عن طريق التعليم المركزي، وأجهزة الإعلام الرسمية، وأصبحت « الديانة المدنية » للدولة، في النصف الثاني من القرن العشرين.

السردية نفسها التي كانت غطاءً أيديولوجياً لشرعية الأنظمة العربية الراديكالية العربية في عقدي الخمسينيات والسبعينيات، والتي استدخلت عناصر دينية بعد إفلاس المشاريع القومية، ولم تجد جماعات الإسلام السياسي، بعد فشل حروبها المسلّحة ضد الأنظمة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، صعوبة في الاستيلاء عليها، وإعادة تكييفها، كمدخل لتجنيد الأنصار، واكتساب شعبية أوسع من دائرة الحلقات التنظيمية الضيقة، والاستيلاء على الحقل السياسي العام.

تحفل السردية الكبرى، كممارسة خطابية، بمفردات ذات مرونة عالية، وقابلية للتأويل، منها، على سبيل المثال: التحرير، والعزة القومية، والوحدة، والاستقلال، وفلسطين، وأضيفت إليها في وقت لاحق مفردات الجهاد، والكفر والإيمان. وكلها (إذا بقينا في إطار الممارسة الخطابية تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين).

ويقدر ما يتعلّق الأمر بالتحوّلات الثورية في العالم العربي هذه الأيام، فإنها تجري

خارج، وفي جوانب كثيرة، ضد السرديات الكبرى، التي لم تكن ذات مضامين ديمقراطية: نشأت باسمها أنظمة دكتاتورية، ضحّت بالحريات الفردية والعامّة، وحقوق الإنسان، والمساواة والعدالة، واضطهدت الأقليات اللغوية والدينية والقومية، مقابل أهداف أعظم وأكثر قابلية للتجريد. ومقابل تلك الأهداف حوّل القائلون بها، والقائمون عليها، والمستفيدون منها، الشعوب إلى قطعان، طالما أنهم يفكرون نيابة عنها.

لذلك، لا يهم ما إذا كانت المؤامرات سالفة الذكر حقيقية أو متوهمة، كل ما في الأمر أن القائلين بها يستمدون شرعية وجودهم من دعوى حماية سرديّة كبرى، والسهر على تحقيق أهدافها. وبالتالي، يصبح الباحثون عن مضامين ديمقراطية خارجين على القانون، ومتآمرين. وكل ما يهم، أيضاً، أ التحوّلات الثورية في العالم العربي، تمثل في جانب منها، خروجاً على زمن السرديات الكبرى.

VI

ربيعان...!

مشهد أوّل: في يناير ١٨٤٨ انفجرت ثورة شعبية في صقلية. بعد أقل من شهر وصلت رياح الثورة إلى فرنسا، نزل العمّال إلى الشوارع في الفترة ما بين الثاني والعشرين من فبراير والرابع والعشرين منه، وسقطت أحياء باريس في أيديهم الواحد تلو الآخر.

بعد أقل من أسبوعين اندلعت الثورة في فيينا، يوم الثالث عشر من مارس غطت متاريس الثوّار شوارع العاصمة الإمبراطورية. وبعد قليل التحقت بوادبست وبراغ بالثورة. بعد ثلاثة أيام انتصرت الثورة الشعبية في برلين، ومنها امتد الحريق الثوري إلى الإمارات الإيطالية، ووصل إلى أسبانيا وسويسرا وبلجيكا.

المشهد الثاني: في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ اندلعت مظاهرات في تونس، وفي ١٤ يناير ٢٠١١ هرب بن علي، وحققت الثورة الشعبية انتصارها الأوّل في العالم

العربي. وفي ٢٥ يناير بعد ١١ يوماً وصلت ريح الثورة إلى مصر، وفي ١١ فبراير (شباط) سقط مبارك.

بعد سقوط مبارك بأيام قليلة اندلعت الثورة في اليمن، وبعدها بأيام أقل اندلعت في ليبيا، وسيطر الثوار على ثاني كبرى المدن الليبية. بعد ثمانية وعشرين يوماً من ثورة ١٧ فبراير الليبية، أي في ١٥ مارس (آذار)، انطلقت شرارة الثورة في سوريا. إضافة إلى هذا كله، شهدت بقية البلدان العربية خلال الفترة من يناير ٢٠١١ وحتى اليوم، حركات احتجاجية ومظاهرات، قُمع بعضها بقسوة كما حصل في البحرين. بين المشهدين أكثر من وجه للشبه، وثمة ما يحرض على المقارنة ربيع الشعوب الأوروبية، في أواسط القرن التاسع عشر، وربيع الشعوب العربية، بعد مائة وثلاثة وستين عاماً. تتجلى في هذه المقارنة حقيقة السرعة الهائلة للموجة الثورية. خلال أشهر قليلة تغيّر وجه أوروبا. وخلال أشهر قليلة تغيّر وجه العالم العربي، أيضاً.

ثمة أكثر من وجه للشبه بين قوى الثورة المضادة في أوروبا القرن التاسع عشر، والعامل العربي في الوقت الحاضر. الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، هي الحدث الذي قض مضاجع النخب الحاكمة في أوروبا. وقد منيت الثورة بالهزيمة. وللقضاء على فلولها وذبولها، الأيديولوجية قبل السياسية، نشأ حلف مقدس (هكذا كانوا يسمونه) بين روسيا والنمسا وبروسيا في العام ١٨١٦.

هجوم الحلف المقدس ضد الحرية، والإخاء، والمساواة (الشعار الأُمِّي الجديد والفريد للثورة الفرنسية) تمثل في سلاحين هما القومية والدين. وفي هذا السياق ازداد المد الديني في أوروبا ما قبل ثورات العام ١٨٤٨، وبعدها، بشكل غير مسبوق. وبفضل الحلف المقدس تهشمت عقلانية وأنوار القرن الثامن عشر. كما تمكن الحلف من إلحاق الهزيمة بثورات العام ١٨٤٨. وقد استخدمت النخب الحاكمة آنذاك، ضد الثوار في باريس، وفيينا، وبرلين، وبودابست، وبراغ، الذرائع نفسها التي تستخدمها النخب الحاكمة العربية هذه الأيام: إما نحن أو الفوضى والطوفان. وهنا، أود الإشارة إلى الماركسي والمناضل الوطني المصري، أديب ديمتري، الذي نشر في العام ١٩٩٣ كتاباً (طُبعت منه ألف نسخة، فقط) بعنوان «نفي العقل»،

في محاولة منه لموضعة الصهيونية ضمن الأيديولوجيات التي أفرزها المد الديني والقومي في أوروبا القرن التاسع عشر، ذلك المد الذي ألحق الدمار بأوروبا القرن العشرين في حربين كونيتين، كما ألحق الدمار بالشعب الفلسطيني . يستحق أديب ديمتري التحية والاحترام .

من السابق لأوانه القول إن ربيع الشعوب العربية مرشح لمصير يشبه مصير ربيع بعيد عاشته الشعوب الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ولكن ليس من السابق لأوانه القول إن حلفاً مقدساً يتشكل أمام أعيننا في العالم العربي هذه الأيام .

أخيراً: في العاصمة الأسبانية مدريد ساحة عامة اسمها بوابة الشمس، بورتا دل سول، وهي أكثر ساحات المدينة حركة وازدحاماً . في الخامس عشر من مايو الماضي، احتشد آلاف الشبان في الساحة احتجاجاً على سياسة الحكومة، أطلقوا على أنفسهم تسمية «شباب ١٥ مايو» تيمناً بتسميات لتجمعات شبابية مصرية، وأطلقوا على الساحة اسم «ميدان التحرير» تيمناً بميدان التحرير في القاهرة .

قضية الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية واحدة . لا فرق بين شرق وغرب . اليوم يقدم العرب للعالم نموذجاً يُحتذى . كُنّا على مدار عقود طويلة مرضى، أما العافية ففي ميدان التحرير، وفي قوس قزح ترسمه كلمة الحرية، التي أصبحنا نعرف اسمها بالكردية، أيضاً، آزادي . نورٌ على نور .